الأمم المتحدة
A/RES/65/146

Distr.: General
4 February 2011

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/65/435*)]

٦٥/١٤٦ - الآليات الابتكارية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٢] والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[٣]،

وإذ تشير أيضا إلى توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٤] وإلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٥]،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٦]،

وإذ تلاحظ تنظيم الأمين العام للاجتماع غير الرسمي بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) انظر القرار ٦٠/١.

(٣) انظر القرار ٦٥/١.

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٦) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تسلم بإمكانية أن تسهم الآليات الابتكارية للتمويل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ الأعمال الجارية بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، بما فيها الأعمال التي تجري في منتديات شتى مثل الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية،

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٤] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٥] بأكملهما وبما ينطويان عليه من نهج متكامل وشامل، وتسلم بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران بالغا الأهمية للشراكة العالمية من أجل التنمية، لأغراض عدة منها دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعيد أيضا تأكيد** وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقر بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - **تؤكد** الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل التنمية وتعزيزه واستمراريته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتكرر تأكيد الدور المحفز الذي يمكن أن تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق تحقيق نمو مطرد وشامل وعادل من خلال جملة أمور، منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والمؤسسية والمادية وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكارات التكنولوجية وتحسين الصحة والتعليم والنهوض بالمساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر، وترحب بالخطوات الرامية إلى تحسين فعالية ونوعية المعونة القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

٤ - **تؤكد أيضا** أن الآليات الابتكارية للتمويل يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية للتنمية على أساس مستقر وطوعي ويمكن التنبؤ به؛

٥ - **تكرر تأكيد** ضرورة أن تكون هذه الآليات الطوعية فعالة وينبغي لها أن تهدف إلى تعبئة موارد تتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها وأن تكون مكملة لمصادر التمويل التقليدية وليست بديلا عنها وأن يتم صرفها وفقا لأولويات البلدان النامية دون أن تحمل هذه البلدان أعباء لا داعي لها؛

٦ - **تسلط الضوء** على التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، وتؤكد أهمية تعزيز المبادرات الراهنة واستحداث آليات جديدة، حسب الاقتضاء؛

٧ - **تقرر** أن تعقد، في إطار دورتها السادسة والستين، جلسة مستقلة للجنة الثانية، في إطار البند المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨''، للنظر في مسألة الآليات الابتكارية لتمويل التنمية؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا يبحث فيه إسهام الآليات الابتكارية لتمويل التنمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وما تنطوي عليه من إمكانات في هذا الصدد، وفعاليتها والآثار المترتبة عليها، آخذا في اعتباره أن تلك الآليات ينبغي أن تكون ذات طابع طوعي وألا تحمل البلدان النامية أعباء لا داعي لها.

الجلسة العامة ٦٩
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠